التنمية البشرية المستدامة
المفهوم، الابعاد ومؤشرات القياس

م. د.امين فرج شريف

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة صلاح الدين / اربيل

المقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور المنظومة الإشتراكية العالمية، وسقوط النظام الإستعمارى وحصول معظم دول آسيا وأفريقيا على استقلالها السياسى، كان موضوع تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة واتجاهاتها المتعددة الشغل الشاغل لعلماء الإقتصاد والسياسة والإجتماع، فضلاً عن مراكز البحوث والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، خصوصاً مع تفاقم أزمات الجوع والفقر والجهل والتخلف فى الكثير من تلك الدول وزيادة معدلات النزوح باتجاه المدن أو الهجرة باتجاه الدول الغنية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع التنمية البشرية المستدامة، من خلال التعرف على ماهية المفهوم وتتبع تطوره التاريخى ورصد التغييرات التى طرأت عليه، والكشف عن أبعاد المفهوم وأهم المؤشرات لقياسه.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا فى هذه الدراسة على المنهجين التاريخى والوصفى، من خلال عرض أهم التطورات التى طرأت على مفهوم التنمية وذكر مضامينها مع بيان أهم الأبعاد التى تحتويها المفهوم والإشارة إلى أبرز المؤشرات التى تحاول قياسها.

اشكالية الدراسة:

أصبحت البشرية تواجه، فى الوقت الحاضر، ثلاث مشكلات مترابطة : تتمثل الأولى فى التخلف الذى يعانى منه الكثير من الدول، أما الثانية فهى أن كثيراً من الموارد التى نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ فى المستقبل، وأما الثالثة فتتعلق بالتلوث المتزايد الذى تعانى منه بيئتنا فى الوقت

الحاضر، ونتيجة لذلك فقد أسهمت تلك المشكلات الثلاث، على الصعيدين الوطنى والدولى، إلى بروز مسألة التنمية البشرية المستدامة كحل عملى للتخلص من التخلف و للحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة وعلى التوازنات الجوهرية فى الأنظمة البيئية.

وعلى هذا الأساس، تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه: ماهى الآلية المناسبة التى يجب على الدول (المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو) اتباعها لكي يضمن من خلالها الوصول إلى تنمية بشرية يحافظ على البيئة.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن التنمية البشرية المستدامة هى السبيل الأمثل للدول (المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو) للتخلص من أوجه التخلف التى تعانى منها، لكونها الآلية التى تراعى فى أبعادها العلاقة بين التنمية والبيئة والتوازن بين احتياجات الجيل الحالى واحتياجات الأجيال لقادمة.

هيكلية الدراسة:

ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مبحثين، ففى المبحث الأول، والذى يحمل عنوان مفهوم التنمية البشرية المستدامة، تناولنا موضوعى المسار التاريخى لتطور المفاهيم الخاصة بالتنمية وتعريف مفهوم التنمية البشرية المستدامة فى مطلبين، وفى المبحث الثانى، والذى يحمل عنوان أبعاد التنمية البشرية المستدامة ومؤشرات قياسها، وهو بدوره يتكون من مطلبين، المطلب الأول خصص لموضوع أبعاد التنمية البشرية المستدامة، والمطلب الثانى خصص لموضوع مؤشرات قياس التنمية البشرية المستدامة، وفى الخاتمة ذكرنا أهم الإستنتاجات التى توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

المبحث الأول
مفهوم التنمية البشرية المستدامة

تعتبر المفاهيم ركناً أساسياً لكل دراسة علمية، وللتعرف على المفاهيم فإن استعراض السياق التاريخى لظهورها وتطورها تفرض نفسها، لذلك فإن المبحث الأول من الدراسة يتوزع إلى مطلبين، الأول يتناول المسار التاريخى لتطور المفاهيم الخاصة بالتنمية، والثانى يتضمن تعريف التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الأول
المسار التاريخي لتطور المفاهيم الخاصة بالتنمية

لقد مر مفهوم التنمية Development والفكر التنموى عبر التاريخ بمحطات عديدة وتحولات كبيرة نما فيها المفهوم حتى وصل إلى دلالته المعاصرة، و يعتبر الفكرة قديمة قدم الفكر الإنسانى، حيث نجد له أصولا فى الفكر اليونانى القديم عند الفيلسوف أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م)، والذى نادى بتحقيق مصالح البشر و ضروة كونها القياس فى تقييم الأوضاع الإجتماعية[١].

وفى الفكر الإسلامى نجد له أصولا عند ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) الذى ربط الرزق والتقدم الحضارى (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية، وقد ضل الاهتمام الذى يضع الإنسان كغاية وليس وسيلة فى بؤرة كتابات القادة الأوائل للفكرالكمى فى الاقتصاد وعلماء الاقتصاد السياسى من أمثال آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠ م)، روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤ م) جون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣ م) وغيرهم[٢].

أما الاستخدام الأول لكلمة التنمية (Development) الذى يقترب نسبياً من مفهومها المعاصر، فقد جاء فى اقتراح الاقتصادى (يوجين ستيلى) فى خطته لتنمية العالم فى عام (١٩٣٩)[٣]. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التى شهدها العالم (من ابرزها نيل

---

[١] نقلاً عن: جورج القصيفى، التنمية البشرية :مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، فى: محمد عابد الجابرى وآخرون، التنمية البشرية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص٨٢.

[٢] بوحنية قوى، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية : من خلال المدخل الكلى – المدخل الجزئ – مدخل الحكم الراشد، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفائات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٢-٣.

[٣] نقلا عن: حسين على ابراهيم البطاوى، الامم المتحدة وقضايا التنمية فى العالم الثالث، اطروحة الدكتوراه فلسفة فى العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص٢٤.

العديد من الدول استقلالها)، شاع استخدام كلمة (تنمية)، وبدأت هذه الدول تخطو خطوات متعثرة فى مسيرة بحثها عن التقدم والنهوض بواقعها[١].

وقد جاءت إحدى أولى وثائق الأمم المتحدة بمضمون متقدم عن تلك المجموعة من الكتابات ونظريات النمو الموجودة آنذاك، حيث أعلنت فى عام (١٩٤٧) ان: " الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هى رفع الرفاه القومى لكل السكان " [٢].

وبذلك أصبحت قضية التنمية من القضايا الرئيسة التى حظيت باهتمام الباحثين والمفكرين وصناع القرار على المستويات الداخلية و الإقليمية والعالمية، وعلى اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية، حيث حاول هؤلاء العلماء تقديم العديد من الاتجاهات النظرية بغية تحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها فى بلدان (العالم الثالث[٣]) وكانت هذه النظريات تنتمى إلى مدارس فكرية متباينة طرحت كل منها أفكارها معتقدة أنها تملك مفتاح فهم التخلف والتنمية[٤].

يذكر ان مفهوم التنمية (فى هذه المرحلة) كان ممتزجاً بمفاهيم أخرى، مثل النمو Growth و التحديث Modernization .

ففيما يتعلق بالنمو، كان الاقتصاديين لايفرقون بين التنمية الإقتصادية Economic Development و النمو الإقتصادى Economic Growth [٥]، وبدأت فيما بعد محاولات عديدة من قبل الباحثين

---

[١] محمد فائق، الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥١، كانون الثانى ٢٠٠٠، ص ١٠١. د.حازم الببلاوى، النظام الإقتصادى الدولى المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٥٧)، آيار ٢٠٠٠، ص١٠٦.

[٢] نقلا عن: حسين على ابراهيم البطاوى، المصدر السابق، ص٢٤.

[٣] ظهرت تسمية بلدان العالم الثالث فى أعقاب مؤتمر باندونغ الذى عقد عام ١٩٥٥ للدلالة على الكتلة الجديدة من الدول التى أعلنت عدم الإنحياز لأحد المعسكرين المتصارعين الرأسمالى والإشتراكي، ثم صار المصطلح يطلق على دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تحررت من الإستعمار كمرادف لمصطلح البلدان المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو، يذكر أن الكاتب الفرنسى ألفريد صوفى هو أول من استخدم المصطلح، فى ذلك: عبدالوهاب الكيالى واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٨٠٠-٨٠١.

[٤] محمد كمال التابعى، التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد ١٤ – السنة الثانية، فبراير ٢٠٠٦، ص٦.

[٥] د.رياض عزيز هادى، المشكلات السياسية فى العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ط٢، ١٩٨٩، ص١٠٧-١٠٨.

للتفريق والفصل بين المفهومين، ويعتبر الاقتصادى السويسرى (جوزيف شومبيتر) فى كتابه (نظرية التطور الاقتصادى) من أولى المحاولات والذى ميزّ فيه بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن: " النمو تغير كمى يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات، بينما التنمية تعبر عن تغير نوعى يحدث بفعل التقدم والابتكار والتقنين بجهود الرواد الاقتصاديين المنظمين"[(١)].

وبعد ذلك توالت الجهود والمحاولات فى هذا المضمار، إلى أن أصبح من المألوف التمييز بين المصطلحين، فالنمو الاقتصادى غالبا ما يكون بطيئاً و تلقائياً، ويشير إلى مجرد الزيادة الكمية فى حجم الانتاج ومتوسط الدخل الفردى الحقيقى الذى لا يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية. أما التنمية فتشير إلى نمو إرادى مقصود وهى ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادى كأحد أبعادها العامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغير فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل يمكن القول أن التنمية تتمثل فى تلك التغيرات العميقة فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفى العلاقات التى تربطها بالنظام الاقتصادى الدولى، التى يكون من شأنها تحقيق زيادات سريعة و تراكمية قابلة للاستمرار فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[(٢)].

أما فيما يتعلق بالتحديث Modernization، والذى يرتبط (فكريا وتاريخيا) بالحداثة Modernism [(٣)]، ويقصد به (أى بالتحديث) تلك العملية التى تهدف الى إحداث تغيير جوهرى فى

[(١)] نقلا عن: حسين على ابراهيم البطاوى، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

[(٢)] أمانى الجوهرى، الدور التنموى للدولة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مفاهيم، نوفمبر ٢٠٠٧، ص٨. ياسين آشور جوهر، أزمات التنمية السياسية فى العراق : دراسة فى علم الإجتماع السياسى، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ٢٠١٠، ص١٧.د.جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم على الغانم، علم اجتماع التنمية، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٧-٤٠.

[(٣)] الحداثة Modernism وهى فى المفهوم الغربى المرحلة التى تفصل الحضارة الغربية عن العصور الوسطى Medieval وما قبلها العصور القديمة Antiquity . وقد ارتبط أسس مفهوم الحداثة وأركانه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بالمكون المعيارى لمفهوم التحديث، والذى يمتد جذوره الفكرية إلى آراء علماء الإجتماع البرجوازى وخاصة كل من أميل دوركهايم وماكس فيبر، من خلال وصف وتحليل التغييرات الأساسية التى مرت بها المجتمعات الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، نتيجة لإنهيار الإقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانتية وأخيراً ظهور الصناعة، للتفصيل فى ذلك: د.نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، جامعة قاريونس، بنغازى، ١٩٩٨، ص٥٣-٦٢.د.غازى فيصل، التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث، دار

سلوك الأفراد وأوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة نحو تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعى، وتطوير أساليب أكثر كفاءة فى المجال السياسى والإقتصادى وتدعيم مقومات الإدارة الحديثة[١].

يذكر أن نموذج التحديث طغى (نسبياً) على كل المعالجات النظرية للتنمية فى العالم الثالث فى الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠، حيث استقرت فى ذهن بعض الباحثين والمفكرين الغربيين، أصحاب نظريات التحديث فى العالم الثالث من أمثال عالم الإجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز (١٩٠٢-١٩٧٩)، ان عملية التحديث هى مسار خطى من الزمن ليس له صلة بالمكان، لذلك على دول العالم الثالث اللحاق بركب التصنيع أسوة بتجربة أوروبا الغربية بهذا الشأن، وذلك لأن اقتصادياتها (فى القرن العشرين) تماثل اقتصاديات أوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية (فى القرن الثامن عشر)، ومن ثم فالمقولة الأساسية لنظريات التحديث تتمثل فى أن جوهر التنمية فى تلك البلدان يكمن فى الإنتقال من المجتمع التقليدى المتخلف إلى المجتمع الحديث المتقدم، وان هذا الانتقال يتم بالسير على الطريق الذى سارت عليه البلدان الغربية المتقدمة وبمساعدتها، وهذا يتطلب تدفق الرساميل والتكنلوجيا والخبرات والثقافات من تلك الدول إلى الدول المتخلفة السائرة فى طريق النمو[٢].

لم تصمد نظريات التحديث طويلاً أمام الانتقادات الجوهرية التى وجهت لها، سواء فيما يتعلق بتصورها للمجتمع أو بتجاهلها للخصائص النوعية للعالم المتخلف، حيث أضحت نظريات التحديث أسيرة للنموذج الغربى ومتحيزة له، لأنها صيغت فى ضوء السياق الاجتماعى الثقافى والتاريخى للمجتمعات الغربية، ذلك السياق الذى يختلف فى طبيعته عن السياق الاجتماعى والثقافى والتاريخى للمجتمعات المتخلفة، لذلك عجزت تلك النظريات عن تقديم فهم حقيقى للأوضاع الخاصة للعالم المتخلف وحقيقة نموه الإجتماعى وامكاناته الذاتية[٣] .

الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٩٣، ص٢٠-٢٣.د.عبدالعالى دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٩-١٦١.

[١] د.جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم على الغانم، المصدر السابق، ص٧٠. د.نداء مطشر صادق، المصدر السابق، ص٥٥.

[٢] للتفصيل: د.نداء مطشر صادق، ص٦٢-٨٤.د.عبدالعالى دبلة، المصدر السابق، ص٢٦٢-١٧٦.د.غازى فيصل، المصدر السابق، ص٢٣-٢٧.

[٣] للتفصيل: د.محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة فى تنظير السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٦٩ ومابعدها.د.غازى فيصل، المصدر السابق، ص٢٧-٢٩.د.عبدالعالى دبلة، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٦. د.نداء مطشر صادق، المصدر السابق، ص٨٥-٨٩.

وبالرغم من الانتقادات والمآخذ التى وجهت إلى نظرية التحديث كمدخل لعملية التنمية، إلا أن مجرد طرحها ومناقشتها آنذاك كان لها دور إيجابى فى الانتقال من التركيز على الجانب الاقتصادى فى التنمية إلى الجوانب الاخرى وخاصة السياسية منها، فبفضل تأثيرات نظرية التحديث أخذت الدراسات تتجه نحو الإهتمام بالجانب السياسى الخاص بالتنمية، والتى جرت تسميتها بالتنمية السياسية Political Development [1].

وشهدت بداية ستينيات القرن العشرين اهتمام ملحوظ للمنظمات الدولية بالتنمية، ففى العام ١٩٦١ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم لمتحدة الإنمائى للأعوام ما بين ١٩٦١-١٩٧٠ وطلب من كل بلد عضو تحديد هدفه الخاص بغرض الوصول فى نهاية العقد إلى معدل سنوى كحد أدنى لنمو الدخل القومى مقداره ٥%[2].

وبسبب الصعوبات والإخفاقات النسبية التى رافقت مبادرة الأمم المتحدة، وخاصة بعدما أظهرت الدراسات والبحوث التى أجريت فى تلك الفترة، إلى أن نسبة كبيرة من سكان العالم (وخاصة فى البلدان المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو) يعانون من مشكلات نقص التغذية و سوء الصحة و تفشى-

---

[1] يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التى استنبطها علم السياسة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل فى دائرة الاستعمال الأكاديمى، وخاصة فى مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، وذلك بعد ان بينت الدراسات ان النظام السياسى شأنه شأن النظام الإقتصادى يتطور ويتحول ويتكامل، فالمفهوم، مثل غيره من المفاهيم فى علم السياسة، يعانى من كثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول تعريف دقيق للمفهوم، فعلى سبيل المثال، أورد (لوسيان باى) عام ١٩٦٦ م عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، أما (روبرت بيركنهايم) فقد عرفها حسب خمس مدلولات، كما ان (جيمس كولمان) اعطى تعريفاً ثلاثياً لعملية التنمية السياسية، لكننا ولتبسيط الموضوع وعدم كفاية المجال للدخول فى التفاصيل يمكن أن نذكر تعريفاً عاماً التنمية السياسية بكونها : مجموعة العمليات والإجراءات التى تستهدف تحديث النسق السياسى داخل البناء الإجتماعى، للتفصيل فى ذلك: د.نداء مطشر- صادق، المصدر السابق، ص٩٨-١٠٣. ياسين آشور جوهر، المصدر السابق، ص٢٦-٣٢. د.جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم على الغانم، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.د.محمد نصر- مهنا، المصدر السابق، ص١٧٨-١٨٥.

[2] نقلاً عن: جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٠٤)، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٩٩٨، ص٢٠.

الأمـراض، و انتشـار الأميـة، و عـدم وجـود المسـكن الصـحى، و تـدهور البيئـة التـى يعـيش فيهـا الإنسان...الخ[١]، فقد برزت نظرية تنموية جديدة عرفت بنظريـة إشـباع الحاجـات الأساسـية[٢]، وذلـك بعد أن تبين خطأ هذا التصور النظرى الذى كانت تنطوى عليه معظـم نظريـات التنميـة التقليديـة، و الذى كان يذهب إلى أنه من المهم أولا أن يتحقق النمـو، ثـم يـأتى ارتفـاع مسـتوى المعيشـة فى مرحلـة لاحقة (قياسا على تجارب النمو فى البلاد الرأسمالية الصناعية). إذ تبين أنه من الممكن أن يحدث نمو، و يظل مستوى المعيشة للشطر الأعظم من السكان على حاله دونما تغيـير و تسـتأثر بـثمار النمـو فئـات اجتماعية محدودة[٣].

وفى تطور آخر أبدى بعض الباحثين والمهتمين بشؤون البيئة قلقهم وتخوفهم بشـأن الآثـار السـلبية لعمليات التنمية الجارية فى العالم على الطبيعة، حيث أشار هؤلاء إلى عدة عوامل ساعدت عـلى تـردى العلاقة بين الإنسان و بيئته، من أبرزها: سوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المسـتمر لـنظم البيئة، والتطور الصناعى، إضافة إلى الزيادة السكانية الهائلة [٤].

وتأسيسا على ذلك، أصبحت مسألة العلاقة بين البيئـة والتنميـة محـط اهـتمام المـنظمات الدوليـة وذلك من خلال عقد مؤتمرات عالمية لذلك الغرض، حيث انعقد فى العام ١٩٧٢ فى ستوكهولم أول مـؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة الذى حضره ممثلو ١١٣ دولـة إضـافة إلى ممـثلى عـدد كبـير مـن المـنظمات الدولية، وقد ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقـع الفقـر و غيـاب التنميـة فى

---

[١] زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة فى الجزائر: دراسة تقيمية، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص٩٨.

[٢] يعتبر بروز هذه النظرية من أبرز المحاولات التـى تمـت فى إطـار الجهـود التـى بـذلت لإعـادة النظـر فى أهداف التنمية، إذ يصنف القائمون على النظرية الحاجات الأساسـية اللازمـة لكـل مـواطن، و التـى يجـب عـلى الحكومات العمل على توفيرها، إلى: أولا: حاجات مادية (فردية) و تشمل الحاجة إلى الغذاء، الملبس و المسـكن، ثانيا: حاجات مادية (عامة)خدمات أساسية و تشمل التعليم والثقافة، الصحة، النقل و الاتصال، ثالثـا: حاجـات معنوية وتشمل الحقوق العامة للمواطنين مثل احترام الذات، العدالة حرية الاختيـار (سـواء للعمـل أو طريقـة الحياة) وحق المواطن فى المشاركة السياسية و إبداء الرأى فى مختلف أمور المجتمـع، فى ذلـك: زرنـوح ياسـمينة، المصدر السابق، ص١٠١-١١٢.

[٣] زرنوح ياسمينة، المصدر السابق، ص٩٨.

[٤] المصدر نفسه، ص١٣٣.

العالم. و تم الإعلان عن أنّ الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التى لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[١].

كان هذا المؤتمر وتوصياته البداية الأولى للإهتمام الحقيقى بقضايا البيئة بصورة عالمية ودولية، إذ بموجبها تم انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذى مهد لظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development، والذى كان حاضرا فى المؤتمرات الدولية التى توالت فيما بعد[٢].

وفى العام ١٩٩٢ عقد فى مدينة ريودى جانيرو بالبرازيل مؤتمر دولى آخر، والذى شكل أكبر حشد عالمى حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة وشارك فيه ممثلى ١٦٠ دولة إضافة إلى ممثلى عدد كبير من المنظمات الدولية، و عرّف هذا المؤتمر باسم (قمة الأرض) تدليلاً على أهميته العالمية[٣].

وفى العام ١٩٩٧ انعقد فى اليابان مؤتمر كيوتو بشأن تغيير المناخ برعاية الأمم المتحدة، وفى العام ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر عالمى آخر للبيئة والتنمية المستدامة فى جوهانسبرغ فى جنوب أفريقيا[٤].

وهكذا، فقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أن الإيكولوجيا هى أكثر تحكما فى التنمية من الإيديولوجيا و أن البيئة ليست وسيلة لتحقيق التنمية، بل هى غاية فى حدّ ذاتها، ولربما كانت التنمية هى فى النهاية السعى من أجل تطوير البيئة و إغنائها. إن التنمية، لكي تكون ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة. هذه التنمية المنسجمة مع شروط و ضوابط البيئة هى التنمية المستدامة[٥].

---

[١] د. سليمان الرياشى وآخرون، دراسات فى التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٣٨..د.عامر طراف، التلوث البيئى والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٤٨-١٥٢.

[٢] عبدالخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص٩٣. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٤، ص٦٥٧-٦٥٨. د.مصطفى عبداللطيف عباس، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٨.

[٣] جون بيليس وستيف سميث، المصدر السابق، ص٦٥٨-٦٦٣.عبدالخالق عبدالله، المصدر السابق، ص٧٩.د.عامر طراف، المصدر السابق، ص١٥٢-١٦١.

[٤] د.سنكر داود محمد وأسود قادر أحمد، الأبعاد البيئية للتنمية المستديمة فى قانون حماية وتحسين البيئة فى اقليم كوردستان العراق رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد (٧)، حزيران ٢٠١٠، ص٣٩٢-٣٩٣.

[٥] زرنوح ياسمينة، المصدر السابق، ص٩٧.

ولهذا فنحن أمام بروز مفهوم جديد للتنمية، يسمى التنمية البشرية المستدامة، إذ يرى الباحثون أن المفهوم ظهر(إضافة إلى المشاكل البيئية الناجمة عن التنمية) كرد فعل على عجز الدول فى مواجهة الأزمات الإقتصادية وفشلها فى تطبيقاتها التنموية، وخاصة الدول النامية عندما واجهوا الأزمة المعروفة بأزمة المديونية (أو أزمة ضياع التنمية)[١]، ولا سيما بعد التطورات التى رافقت إنهيار المنظومة الإشتراكية من أهمها الاختفاء النسبى للمؤثرات السلبية للصراع والتنافس الآيديولوجى بعد الحرب الباردة[٢].

ولقد أكتسب مفهوم التنمية البشرية اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا منذ عام ١٩٩٠ عندما قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP بتكوين فريق من الخبراء للبحث فى مفهوم التنمية البشرية وتقديم تقرير سنوى عنه[٣].

وفى إطار الجهود المستمرة لتطوير مفهوم التنمية البشرية، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للحث حول اصدار تقارير سنوية للتنمية البشرية على المستويين الإقليمى وكذلك الوطنى، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات لغرض دراسة حالة التنمية البشرية المستدامة فى هذه الأقاليم والدول وفق خصوصية كل إقليم وكل دولة، ولهذا، ومنذ عام ٢٠٠٢، دأب المكتب الإقليمى للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائى على اصدار تقرير سنوى حول التنمية الإنسانية العربية[٤].

---

[١] هى الأزمة التى تعرضت لها الكثير من البلدان النامية وبعض بلدان أوروبا الشرقية فى ثمانينيات القرن العشرين، حيث تمثلت فى إزدياد عبء سداد الدين وبطء صافى المقترضات الجديدة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، مما ادت الى تفاقم صعوبات السيولة فى تلك البلدان وبالتالى خفض القيمة الحقيقية لصافى الموارد المحولة إليها، وهو ما يعنى ديون جديدة أضيفت إلى الديون القائمة والتى لاتطيق تلك البلدان أساسا سدادها، ومن ثم يجعلها عاجزة عن تحقيق انجازات فى مجال التنمية، فى ذلك: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ، مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢، ص٣١.

[٢] د.سالم النجفى، التنمية البشرية فى الوطن العربى: الأوضاع الراهمة ومأزق المستقبل، فى: د.عماد عبداللطيف سالم وآخرون، دراسات فى التنمية البشرية المستدامة فى الوطن العربى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٠٩.

[٣] صدر عن البرنامج عام ١٩٩٠ أول تقرير من سلسلة تقارير عن التنمية البشرية فى العالم، ثم توالى بعد ذلك إصدارها سنويا.

[٤] على الرغم من شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الانكليزى Human Development ، والذى عنون به تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائى السنوية للعالم، لكن التقرير السنوى الخاص بالدول العربية استبدل مصطلح البشرية بمصطلح الإنسانية، لأنه يرى بأن الإنسانية هى التعبير الأصدق

وهكذا رأينا بأن مفهوم التنمية قد تطور بتطور الفكر الانسانى، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم التركيز (فى البداية) على الجانب الإقتصادى وذلك بربط التنمية بالنمو الاقتصادى، وبعد ذلك تم التركيز على مسألة التحديث والتنمية السياسية، ومن ثم الى التركيز على قضية الرفاه الاجتماعى والاقتصادى من خلال تلبية الحاجات الاساسية للبشر، وفى محطة أخرى تم التركيز على سياسات التكييف الهيكلى لمواجهة أزمة المديونية، لينتقل مركز الثقل بعد ذلك الى ربط التنمية بالحفاظ على البيئة، والتى بدورها مهدت السبيل أمام بروز مفهوم التنمية البشرية المستدامة والتى تركز على تنمية وتحسين القدرات البشرية مع الأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على البيئة.

المطلب الثاني
تعريف التنمية البشرية المستدامة

الباحث فى المفاهيم الإجتماعية عامة، والسياسية خاصة، يجد كثيراً من الصعوبات عند تحديدها لتعريفها وبيان خصائصها، لأنها ظواهر ديناميكية ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، لذلك عانت التنمية البشرية المستدامة من التزاحم الشديد فى التعريفات و المعانى، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف و إنما تعدد و تنوع التعريفات، حيث هناك العديد من المحاولات من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية لتحديد المقصود بالتنمية البشرية المستدامة، نشير إلى بعض منها على النحو الآتى:

عرفت لجنة البيئة و التنمية التابعة للأمم المحتدة و المعروفة بلجنة بريتلاند[1] (Brundtland commission)، فى تقريرها عام ١٩٨٧، التى حملت عنوان (مستقبلنا المشترك) : " أنها تنمية تسمح

عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، ذلك لأن الإنسان هو الكائن الحى المفكر، والإنسانية هى للدلالة على الرقى، فى حين ان البشرية تمثل جميع المخلوقات، فى ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٣، ص١٧.

[1] سمى هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt land رئيسة وزراء النروج التى ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، فى ذلك: نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات ـ دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، ٢٠٠٩، ص١٢.

بتلبيـة احتياجـات و متطلبـات الأجيـال الحـاضرة دون الإخـلال بقـدرة الأجيـال المقبلـة عـلى تلبيـة احتياجاتها"[١].

وعرف برنامج الامم المتحدة الإنمائى UNDP فى تقريره العالمى عام ١٩٩٠ التنمية البشرية بانهـا : " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المرء، واهم هذه الخيارات المتشعبة هى ان يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل. وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التى تكفل لهم مستوى معيشة كريمة. ومن الخيارات الأخرى الحريـة السياسـية، وحقـوق الإنسـان المقـررة، واحـترام الإنسـان لذاته"[٢].

وفى مفهوم قريب من التعريف السابق، يرى برنامج إدارة الحكم فى الدول العربيـة POGAR بـأن التنمية البشرية تعنى: " عملية توسيع خيارات الإنسان الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية من خلال إشراك جميع الناس فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم. ويقتضى- توسـيع خيـارات النـاس زيادة قدراتهم وإتاحة الفرص أمامهم لتوظيفها فى كافة ميادين سعيهم، ولا يتنـاقض هـذا المفهـوم مـع مفهوم التنمية الإقتصادية التى تعتبر وسيلة رئيسية لبلوغ التنمية البشرية دون أن تكون غايـة فى حـدّ ذاتها "[٣].

ويعرف المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المحتدة الإنمائى التنمية البشرية المستدامة، بكونها:" تنميـة لا تكفى بتوليد النمـو و حسب، بل توزع عائداته بشكل عـادل أيضا، و هى تجدد البيئة بدل تدميرها، و تمكن الناس بدل تهميشهم، و توسع خياراتهم و فرصهم و تؤهلهم للمشاركة فى القرارات التى تـؤثر فى حياتهم"[٤].

---

[١] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشتركة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٤٢، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص٨٣.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ (مفهوم التنمية البشرية وقياسها)، نيويورك، UNDP، ١٩٩٠، ص١٢.

[٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، برنامج ادارة الحكم فى الدول العربية (POGAR)، دليل موجز، بيروت، بدون سنة الطبع، ص٥.

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (أبعاد جديدة للأمن البشرى)، نيويورك، UNDP، ١٩٩٤، ص ١٣.

وبناءا على تلك التعاريف يمكننا ذكر أهم خصائص التنمية البشرية المستدامة، وهى[1]:

أولاً/ أنها عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وأداء مختلف أنشطته.

ثانياً/ أنها عملية ديناميكية مستمرة، فالتنمية عملية تراكمية متواصلة ليست مرحلة تبدأ بنقطة وتنتهى بأخرى، لأن الحاجات البشرية ومتطلباتها غير محدودة وتتطور باستمرار.

ثالثاً/ أنها عملية إرادية و مخططة، فهى ليست عشوائية، بل لابد وأن تتم وفقًا لاستراتيجيات وخطط وبرامج واضحة ومحددة فى أهدافها وأولوياتها وأساليبها.

رابعاً/ تنظم استخدام الموارد الطبيعية، بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

خامساً/ تحقيق التوازن البيئى، فالمعيار الظابط للتنمية المستدامة هى المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وانتاج الثروة المتجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

سادساً/ يشير المفهوم إلى أن الإنسان هو الغاية النهائية لعملية التنمية وهو أداتها الرئيسية. فالقوة البشرية المدربة والمنظمة هى التى تنهض بالدور الرئيسى فى استغلال الموارد الطبيعية وتوظيفها من أجل تحقيق التنمية.

خلاصة القول أن التنمية البشرية المستدامة لم تعد تقتصر على إحداث تغيير نوعى فى البنية الإقتصادية، من حيث دورها فى زيادة معدلات النمو ورفع الناتج المحلى الإجمالى وتحسين المستوى المعيشى للمواطنين، إنما تشمل أيضاً على إحداث تغيير فى البنى الإدارية والإجتماعية والسياسية أيضاً، تراعى فيها المحافظة على البيئة وسلامة الحياة الطبيعية.

---

[1] د.مهدى حسن زويلف و د.سليمان أحمد اللوزى، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣، ص٨.د.حنان عبدالخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة فى العراق: إرث الماضى وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٢١، ٢٠١١، ص٢٤٩.

المبحث الثاني
أبعاد التنمية البشرية المستدامة ومؤشرات قياسها

نتيجة تزايد وتعدد المشكلات التى تواجه البشرية، توسعت أبعاد التنمية البشرية و مؤشرات قياسها، ومن أجل الإحاطة بأهم أبعاد التنمية البشرية و مؤشرات قياسها، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، ففى المطلب الأول نشير إلى أبعاد التنمية البشرية المستدامة، أما المطلب الثانى فنخصصه لأبرز مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الأول
أبعاد التنمية البشرية المستدامة

من خلال العرض التاريخى الذى ذكرناه وكذلك التعاريف الذى أوردناه، نجد أن للتنمية البشرية المستدامة ابعاد ومكونات متعددة من أبرزها:

أولاً / البعد الإنساني :

إن التنمية البشرية المستدامة، موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى الذى يساهم فى تنمية المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية – عملية التنمية البشرية – تهدف فى النهاية إلى تحقيق الإرتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتوسيع نطاق قدراته إلى أقصى حد ممك، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها فى جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أى أن الإنسان هو محور التنمية البشرية وهدفها.[١]

إذ تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، إنها (وحسبما ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣) "هى تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"[٢].

و تنمية الناس معناها الاستثمار فى قدرات البشر (عن طريق تنمية الموارد البشرية)، و توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء فى التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق، و التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادى الذى يحققونه توزيعا

---

[١] محمد كمال التابعى، المصدر السابق، ص١٤.

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (مشاركة الناس)، نيويورك، UNDP ، ١٩٩٣، ص٣.

واسع النطاق و عادلا، أى أن مردود النمو يجب أن يظهر فى حياة الناس، و التنمية بواسطة الناس، أى إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة بفعالية فى التأثير على العمليات التى تهمهم وتشكل حياتهم[١].

ثانياً / البعد الإقتصادي والإجتماعي:

ترتبط عملية تنظيم الحياة الإقتصادية بعملية تنظيم الحياة الإجتماعية، بحيث يتطلب نجاع عملية التنمية الإقتصادية تحولاً فى البنية الإجتماعية، بحيث تحل المؤسسات الإجتماعية الجديدة محل القديمة لأنها تناسب أداء المؤسسات الإقتصادية المرتبطة بعملية التنمية المنشودة[٢].

ففيما يخص الجانب الإقتصادى، فإن التنمية البشرية تمثل العملية التى يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف ألى حالة التقدم، وذلك من خلال إحداث تغيير فى الهياكل الإقتصادية، وبالتالى فهى تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية ورفع مستوى الدخل[٣].

وأما فيما يخص الجانب الإجتماعى، فإن التنمية البشرية تهدف إلى سلسلة من التغييرات المؤسسية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، أى أنها تسعى إلى رفع مستوى الحياة الإجتماعية فى مختلف الجوانب من حيث: نوعية الخدمات (كالصحة والتعليم والثقافة)، أو المجال الجغرافى (كالمجتمعات الحضرية والريفية)، أو الفئات العمرية (كالطفولة والشباب والشيخوخة) أو الجنوسة (كالذكر والأنثى)[٤].

ثالثاً / البعد السياسى والمؤسسي:

بما أن السياسة هى أكثر مكونات البنية الفوقية للمجتمع مرونة وحساسية، من حيث إنها تتأثر بشدة ليس فقط بالأساس الحقيقى للمجتمع (القوى الاقتصادية والإجتماعية) وإنما تتأثر أيضًا بعوامل أخرى عديدة مثل المصالح الجماعية والشخصية ووجهات النظر المختلفة والآراء والأفكار والثقافة، وهكذا تصبح السياسة هى أكثر مجالات البنية الاجتماعية فعالية وإيجابية وتأثيرًا، كما أن السياسة

---

[١] بوحنية قوى، المصدر السابق، ص٢.

[٢] د.جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم على الغانم، المصدر السابق، ص٤٩.

[٣] رياض حمدوش، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، فى: د.محمد غربى وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٤، ص٢٢٥-٢٢٦.

[٤] للتفصيل: بروين أحمد عباس، واقع التنمية الإجتماعية فى إقليم كوردستان العراق: دراسة ميدانية فى السليمانية، رسالة ماجستير فى علم الإجتماع (غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠١١، ص٤٨-٦٤.

تشكل الإطار الذى يحتوى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل الأداة التى توجه هذه العمليات[١].

ومن هنا تدرك الأهمية المحورية للنظام السياسى فى مجال التنمية وتحدياتها، باعتباره أحد مكونات البنية الفوقية للمجتمع، كما أنه له دوره الذى يلعبه فى التأثير فى بقية الجوانب البنائية بما له من قوة وأسبقية على بقية الأنظمة الأخرى، مما يجعل قدرته على التأثير والإيجابية راجعة أساسًا إلى ارتباطه الشديد بكل القوى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويتجسد البعد السياسى للتنمية فى عنصرين أحدهما داخلى ويتمثل فى قيام نظام سياسى للمجتمع، يكون مسؤلاً عن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع فى صنع القرار. بينما يتمثل العنصر الخارجى فى العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتى تؤثر فى التنمية بشكل إيجابى أو سلبى[٢].

وكل ذلك يكون من خلال وجود هياكل تنظيمية ومؤسسات تعمل على تبنى وتجسيد مفاهيم التنمية، مما يتطلب ضرورة تطوير الجهاز الإدارى فى الدولة سعيا وراء رفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط أنظمته وإجراءاته، مع محاولة تنمية سلوك ايجابى لدى العاملين تجاه أجهزتهم وتحسين بيئة العمل التى تؤثر فى الجهاز الإدارى وتتأثر به، وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية بكفاءة عالية وبأقل قدر من التكاليف[٣].

رابعاً / البعد البيئى:

يركز البيئيون فى مقاربتهم للتنمية على مفهوم " الحدود البيئية " والتى تعنى أن لكل نظام بيئى طبيعى حدوداً معينة لايمكن تجاوزها[٤]، لذلك تحتل البيئة مكانة هامة فى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها شرطًا ومطلبًا أساسيًا من متطلبات التنمية، فالتنمية المستدامة هى التنمية التى لا تتعارض مع البيئة، وهى التى تؤدى إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة[٥].

---

[١] محمد كمال التابعى، المصدر السابق، ص٢٣.
[٢] المصدر نفسه، ص٢٣.
[٣] د.مهدى حسن زويلف و د.سليمان أحمد اللوزى، المصدر السابق، ص٩.
[٤] د.سنكر داود محمد وأسود قادر أحمد، المصدر السابق، ص٣٩٤.
[٥] زرنوح ياسمينة، المصدر السابق، ص١٢٠.

وبهذا رأينا أن التنمية البشرية المستدامة تجعل الناس محور التنمية، ويحمى فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التى تتوقف كلها عليها، ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها فى جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

المطلب الثاني
مؤشرات قياس التنمية البشرية المستدامة

من خلال التعاريف التى أوردناه للتنمية البشرية المستدامة والأبعاد التى اشتملت عليها، أدركنا أن المفهوم متشعب ومركب، وبالتالى يصعب قياسه بمؤشر[1] وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، لذلك تعددت وتنوعت المؤشرات المستخدمة لقياس مستويات التنمية البشرية، حيث تعد مؤشرات التنمية ومعاييرها بمثابة انعكاس للمفاهيم المستخدمة لكل مرحلة.

ومع تحقيق تراكم بحثى مهم فى مجال دراسات التنمية، وتنامى التصنيع وما خلفه من كوارث بيئية خطيرة، تبلور خطاب نقدى قوى استهدف الأبعاد الاقتصادية والمادية الصرفة للتنمية، ليتوج هذا النقد بتطوير مفهوم التنمية البشرية ابتداء من سنة ١٩٩٠، وهو مفهوم جذاب أضاف إلى الأبعاد الاقتصادية السابقة فى مفهوم التنمية الأصلى، دور العامل البشرى فى إنجاح التنمية؛ إذ اعتبر أن نجاح التنمية لا يشترط فقط بتوفير الشروط الاقتصادية والمادية، بل إن الاستثمار الأساس هو الاستثمار فى الإنسان وتأهيله، كما تركز التنمية البشرية على ضرورة إشراك المجتمع بشكل فاعل فى التدبير وسن السياسات العمومية[2].

---

[1] على الرغم من الإستخدام المكثف، فى أدبيات التنمية، لمصطلح المؤشر، فإنه لا يبدومعرفاً بشكل واف وبالتالى يتم الخلط بينه وبين مصطلحات مقاربة له، لكن عموماً يمكن القول بأن المؤشر يشكل قياساً مباشراً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية، باعتبار ان الجانب الذى يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها، وعندما يكون هذا الهدف أو الهدف غير قابلاً بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة لهذا الهدف أو العنصر، مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشراً لقياس مستوى الصحة العامة، فى ذلك: د.محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، متاح فى الرابط الآتى: تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠١٥
http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=115

[2] هشام المكي، تقارير التنمية البشرية: نحو مؤشرات تحتضن الإبداع، متاح فى الرابط الآتى: تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠١٥

ولذلك تعد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حول التنمية البشرية (منذ انطلاقتها عام ١٩٩٠) جهوداً قيمةً وذا أثر بالغ فى قياس التنمية البشرية وتطوير مؤشراتها، فقد أشارت تلك التقارير إلى عدد من المؤشرات لبيان حجم وطبيعة التنمية فى بلدان العالم، ومن أهم تلك المؤشرات[١]:

أولاً / دليل التنمية البشرية (HDI):

قدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ مقياس مركب للتنمية البشرية والذى أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية Human Development Index ، والذى تم تطويره من قبل الخبير الاقتصادى الباكستانى (محبوب الحق) وعالم الاقتصاد الهندى (أمارتيا سن)[٢].

يهدف هذا المؤشر إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى التنمية الإقتصادية و مستوى التنمية الإجتماعية، و ذلك من خلال تحديد الإمكانيات التى وفرتها الدول فى ثلاث جوانب مهمة (أى يتم حسابه على أساس ثلاثة مكونات) ، وهى[٣]:

١. مدة الحياة و مستوى الصحة (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة).

٢. التحصيل العلمى وتلقى المعارف (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق فى المراحل التعليمية المختلفة).

٣. مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى).

ويبرز المقياس الجديد، كيف أن التنمية لم تعد نشاطا اقتصاديا خالصا يتم تقييمه من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى؛ بل أضيف لها بعدان آخران: بعد صحى، نلمسه عموما من خلال معدل أمد الحياة، وبعد ثقافى أو معرفى، يظهر من خلال نجاح بلد ما فى القضاء على الأمية، وتعميم التعليم.

---

http://www.asbar.com/ar/monthly-issues//1333.article.htm?c=1333.article.htm&isc=1

[١] أوردنا تلك المؤشرات على سبيل المثال وليس الحصر، إذ تضمنت تقارير التنمية البشرية عدد كبير من المؤشرات، حيث لايسعنا الاشارة إلى جميعها بل نكتفى بأهمها انتشارا وشمولا.

[٢] هشام المكي، المصدر السابق.

[٣] محمد المعمورى، مقاييس التنمية البشرية: عرض وتقويم، فى: د.عماد عبداللطيف سالم وآخرون، دراسات فى التنمية البشرية المستدامة فى الوطن العربى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١١٥-١١٨.

ثانياً / مؤشرات لجنة التنمية المستدامة لعام ١٩٩٢:

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض فى عام ١٩٩٢ كتاباً حول مؤشرات التنمية المستدامة، طورت مفهوم التنمية البشرية ومؤشرات قياسها، حيث تضمن العديد من المقاييس مصنفاً فى أربع مؤشرات رئيسية، وهى المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية[١].

وكان هذا التطوير نتيجةً لتأثيرات الأبعاد البيئية فى التصور التنموى، إذ كانت التنمية بداية تركز على الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية، لرفع الإنتاج إلى أقصى نسبة ممكنة، لكن هذا الاختيار طرح مشكلة كبيرة؛ إذ أن الموارد الطبيعة للكوكب محدودة، وقابلة للنضوب، فى حين أن الإنتاج والحاجة للاستهلاك لا متناهيان، كما أن للتصنيع ضريبة أخرى خطيرة؛ وهى الارتفاع المطرد فى نسبة التلوث، مما دفع الباحثين إلى القلق على مصير الكوكب ومستقبل الأجيال القادمة.[٢]

والمؤشر الجديد ضم أيضاً متغيرات جديدة تحيل على مجالات جديدة أيضا، إذ أضيفت العوامل السياسية (المؤسسية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال ومقاربة النوع[٣].

ثالثاً / دليل الفقر البشري للدول (HPI):

ظهر دليل الفقر البشرىHuman Poverty Index فى التقرير العالمى للتنمية البشرية سنة ١٩٩٧، والذى يقيس فيه نسبة الذين يعيشون تحت عتبة الدخل، وهناك دليلان للفقر البشرى، الأول خاص بالدول المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو يسمى (دليل الفقر البشرى ــ ١) (HPI-1)، والثانى خاص بالبلدان الصناعية (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ويسمى (دليل الفقر البشرى ـ ٢)(HPI-2)، وقد اعتمد كل من الدليلين مقاييس مختلفة[٤]، وهى كالآتى:

١. دليل الفقر البشرى للبلدان المتخلفة أو السائرة فى طريق النمو (HPI-1)

---

[١] د.على عبدالله أحمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها فى الوطن العربى، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، المجلد ١٤، العدد ١٠، تشرين الثانى ٢٠٠٧، ص٢٩٦. د.حنان عبدالخضر هاشم، المصدر السابق، ص٢٥٠-٢٥١.

[٢] هشام المكي، المصدر السابق.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ (الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع)، نيويورك، ٢٠٠٤، ص١٢٩.

يركز هذا الدليل على نسب الحرمان فى الأبعاد الثلاثية الأساسية للتنمية البشرية والمندرجة فى إطار دليل التنمية البشرية، وهى[١] :

A.مدة الحياة و مستوى الصحة: و تتمثل فى المخاطر التى تحول دون العيش لعمر معين (مواجهة خطر الموت فى سن مبكرة نسبيا)، و ذلك اعتمادا على تحديد إحتمال الموت عند الولادة أو أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.

B. التحصيل العلمى و تلقى المعارف: و تتمثل فى حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة و الإتصال، و ذلك اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين.

C. إمكانية الحصول على مستوى معيشى لائق: وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابى للمؤشرين التاليين:

- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة.
- نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الأساسية .

٢. دليل الفقر البشرى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (HPI-2):

يهدف هذا المؤشر إلى قياس تخلف دولة تنتمى إلى منظمة التعاون الإقتصادى و التنمية (الدول الصناعية) فى أربع جوانب أساسية هى[٢]:

A. مدة الحياة و مستوى الصحة : و تتمثل فى المخاطر التى تحول دون العيش لعمر معين و ذلك اعتمادا على تحديد إحتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

B. التحصيل العلمى و تلقى المعارف : و تتمثل فى حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة و الإتصال، و ذلك اعتمادا على معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 15 و 60 سنة.

C. إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع : و تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدى (على أساس الدخل).

D. الإقصاء الإجتماعى : و تقاس بمعدل البطالة للأمد الطويل (12 شهر على الأقل)

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (التعاون الدولى على مفترق الطرق: والمعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساوى)، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٣٤٢.

[٢] يوسف قريشى و إلياس بن ساسى، مؤشرات التنمية البشرية: المفهوم، الاساسيات، الحساب، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفائات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٤٢-٤٣.

رابعاً / دليل التمكين الجنساني (GEM):

يرتكز دليل التمكين الجنسانى (مشاركة المرأة) Gender Empowerment Index، على الفرص الماحة أمام المرأة لإبراز قدارتها فى عدة مجالات، و ربط ذلك بدرجة مشاركة المرأة بصورة فاعلة و ذلك فى ثلاث جوانب أساسية هى[1]:

١. المشاركة فى اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسى، و يعبر عن ذلك من خلال توزيع المناصب النيابية (البرلمانية) بين النساء و الرجال.

٢. المشاركة فى اتخاذ القرارات الإقتصادية، حيث تعبر عن ذلك اعتمادا على عنصرين :

A. نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب و وظائف نيابية، و إدارية و الهيئات العليا.

B. نسبة الرجال و النساء الشاغلين لمناصب تأطيرية و وظائف تقنية .

٣. التحكم فى الموارد الإقتصادية، معبرا عنها بالدخل المتوقع من العمل للفئتين.

خامساً / دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة(٢):

يرتبط مؤشر التنمية البشرية عموما بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم ومحو الأمية ومستوى الدخل الفردى. لكن منذ سنة ٢٠١٠م، أصبحت تقارير التنمية البشرية، تتناول دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، بالإضافة إلى دليلين فى طور الاختبار، هما: دليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد.

كما تحدد جداول التقرير الفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل القومى الإجمالى وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية، الذى يشير إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفعالية لتحقيق تقدم فى بعدى التنمية البشرية غير المرتبطين بالدخل. كما تطرح من قيمة الدليل الأصلى قيمة عدم المساواة فى كل عامل من العوامل الثلاثة، وهو ما يمكنه أن يحدد المستوى الفعلى للتنمية البشرية (بعد حساب عدم المساواة). أما دليل التنمية البشرية السابق فيمثل المستوى الذى كان من الممكن تحقيقه لو توزعت الإنجازات بالتساوى بين السكان، وبهذا يمكن حساب الفارق بين الدليلين لحساب المستوى المحتمل للخسارة فى التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، المصدر السابق، ص٣٤٥.

[2] هشام المكي، المصدر السابق.

سادساً / مؤشرات تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣(١):

١. دليل الفوارق بين الجنسين:

دليل الفوارق بين الجنسين هو دليل مركب اختبارى لقياس الفوارق بين المرأة والرجل فى الإنجازات المحققة فى أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين وسوق الشغل، موزع على المؤشرات التالية: نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، ومعدل خصوبة المراهقات؛ أى عدد الولادات لكل امرأة من الفئة العمرية (١٥- ١٩ سنة)، وعدد مقاعد النساء فى المجالس النيابية، ونسبة النساء من ذوى التحصيل العلمى الثانوى على الأقل، ومعدل المشاركة النسائية فى القوى العاملة للبلد. وقد صمم هذا المؤشر ليقدم أساسا تجريبيا يستفاد منه فى تحليل السياسة العامة والدعوة للمساواة.

٢. دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

دليل اختبارى صمم لقياس الحرمان المتعدد الأوجه الذى يواجهه البشر فى التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل، كما يقيس شدة هذا الفقر، وتدخل فى حساب هذا الدليل نسبة كل وجه من أوجه الحرمان فى كل بعد، لتكوين فكرة وافية عن الأشخاص الذين يعيشون حالة فقر.

٣. دليل التحكم بالموارد:

ويضم عاملين هامين هما:

A. الاقتصاد حيث نجد مجموعة من المؤشرات كالناتج المحلى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وتم حسابهما بمعادل القوة الشرائية لدولار ٢٠٠٥ بالمليارات، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالى، ودليل أسعار المستهلك الذى يقيس التغير فى متوسط سعر سلة من السلع والخدمات يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة على فترات زمنية محددة قد تكون سنوية.

B. الإنفاق العام، ويضم مؤشرات النفقات العامة على الاستهلاك النهائى (مجموع النفقات الحكومية الجارية على المشتريات من السلع والخدمات)، والإنفاق العام على الصحة، والتعليم، والأغراض العسكرية، بالإضافة إلى مجموع خدمة الدين.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ (نهضة الجنوب: تقدم بشرى فى عالم متنوع)، نيويورك، ٢٠١٣، ص١٦٤-٢٠٩.

٤. دليل الصحة:

يضم دليل الصحة أربعة مؤشرات هى:

A. التغطية بالتحصين: وتمثل نسبة الأطفال فى عمر السنة الذين تلقوا جرعات ثلاث من اللقاح الثلاثى ضد الخناق والشهاق والكزاز والحصبة، ونسبة الأطفال ذوو النقص الحاد أو الطفيف فى الوزن دون سن الخامسة.

B. معدل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة.

C. معدلات الوفيات: سواء العادية أو لأسباب محددة كالملاريا والكوليرا والقلب والشرايين والسكرى.

D. نوعية الرعاية الصحية وتضم مؤشرين هما الرضا بنوعية الرعاية الصحية، وعدد الأطباء العاملين والمتخصصين لكل ١٠٠٠ من السكان.

٥. دليل التعليم:

يضم التعليم ثلاثة مؤشرات هي:

A. المؤشر الأول هو التحصيل العلمى، ويضم نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوى على الأقل، ومعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من فئة ١٥ سنة فما فوق) الذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية وقراءته وفهمه.

B. أما المؤشر الثانى للتعليم فيتعلق بالنسبة المئوية الإجمالية للالتحاق بالتعليم عبر أسلاكه الثلاثة: الابتدائى والثانوى والعالى.

C. ويَهُم المؤشر الثالث نوعية التعليم، ويحسب من خلال أداء أو نتائج التلاميذ فى سن ١٥ سنة فى مجموعة من المواد الدراسية كالقراءة والرياضيات والعلوم، والنسبة المئوية للمعلمين المدربين على التعليم الابتدائى، ونسبة المجيبين بالرضا بنوعية النظام التعليمى.

٦. دليل التكامل الاجتماعى:

ويضم هذا الدليل أربعة مؤشرات هى:

A. مؤشر العدل والتعرض للمخاطر والإنصاف: حساب النسبة المئوية للعاملين من فئة ٢٥ سنة وما فوق من مجموع السكان، والنسبة المئوية لبطالة الشباب من مجموع القوى العاملة، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، والذين لا يزاولون عملا لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون

للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو إنشاء عمل لحسابهم الخاص. أما نسبة تشغيل الأطفال فتحتسب من الفئة العمرية ٥ سنوات إلى ١١ سنة، الذين قاموا بنشاط اقتصادى لمدة ساعة أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ سنة على الأقل خلال أسبوع معين، أو من الفئة العمرية ١٢ إلى ١٤ سنة، والذين قاموا بنشاط اقتصادى لمدة ١٤ ساعة على الأقل أو بأعمال منزلية لمدة ٢٨ ساعة على الأقل خلال أسبوع معين.

B. مؤشر رفاه الفرد: يتضمن الرضا بالحياة العامة بالإضافة إلى الرضا بحرية الخيار والوظيفة.

C. مؤشر النظرة إلى المجتمع، والمرتبطة بالثقة فى الأفراد والرضا بالمجتمع المحلى والثقة فى الحكومة الوطنية.

D. مؤشر الأمان البشرى، حيث يتم قياس الشعور بالأمان لدى السكان ومعدل جرائم القتل المتعمدة التى يرتكبها شخص بحق شخص آخر فتودى بحياته، ومعدل الانتحار.

٧. دليل الابتكار والتكنولوجيا:

ويتضمن ثلاثة مؤشرات:

A. البحث والتطوير: من خلال معاملات عدد الباحثين من كل مليون شخص، والنسبة المئوية للمتخرجين، والإنفاق على البحث العلمى والتطوير، وعلى الأعمال الخلاقة التى تنفذ على نحو نظامى لزيادة المعرفة واستخدامها فى تطبيقات جديدة. ويغطى هذا الإنفاق مشاريع البحث الأساسى والبحث التطبيقى والتطوير الاختبارى.

B. مؤشر الابتكار: ويضم مجموعة من المعاملات كالبراءات الممنوحة والمداخيل المحصلة من رسوم التراخيص والحقوق.

C. مؤشر اقتناء التكنولوجيا: ويضم معدل الإمداد بالكهرباء وعدد مستخدمى الإنترنيت لكل ١٠٠ شخص، والمشتركين فى الهاتف الثابت والنقال، وعدد الحواسيب الشخصية المعدة ليستخدمها فرد واحد لكل ١٠٠ شخص.

٨. دليل اتجاهات السكان:

ويضم مجموعة من المؤشرات الديمغرافية كمجموع السكان ومعدل النمو السكانى، وسكان المناطق الحضرية والعمر الوسيط، ونسبة الإعالة الإجمالية ومعدل الخصوبة الكلى باعتبار عدد الأطفال الذين

تنجبهم كل امرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت فى كل عصر- أطفالا حسب معدل الخصوبة السائد لذلك العصر، ونسبة الذكور إلى نسبة الإناث عند الولادة.

ختاماً يمكننا القول، بأن مؤشرات التنمية البشرية عبارة عن مقياس تركيبى مستخلص من معطيات كمية ونوعية، تقيس من خلالها مستوى تطور بلد معين فى جانب معين أو جوانب مختلفة، وأن التغيير المستمر والتجديد فى مؤشرات التنمية تعتبر محاولات جادة من أجل ابتكار مؤشرات عامة وشاملة لقياس المستويات الحقيقية للتنمية فى كل البلدان ، مع الأخذ بنظر الإعتبار اختلاف البلدان فيما بينها من حيث الأنظمة والظروف الاقتصادية، والخصوصيات السياسية، لذا تبقى نتائج التقارير نسبية عموماً، لكنها ضرورية لفهم حالة التنمية فى البلدان بشكل عام وهذا يفيد فى انتهاج إجراءات تنموية عملية.

الاستنتاجات

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات، من أبرزها:

١. لقد تطورت النظرة إلى التنمية البشرية عبر العقود الماضية باستمرار، وقد كان التطور فى النظرة منسجماً مع التطورات فى التفكير التنموى بشكل عام، حيث مرّ الفكر التنموى بتحولات كبيرة، انتقلت فيها أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذى يركز على النمو الإقتصادى، إلى المفهوم المعاصر الذى يركز على الوجه الشمولى للتنمية من خلال طرح فكرة أو موضوع التنمية البشرية المستدامة.

٢. ان التنمية البشرية المستدامة برزت بوصفها آلية مناسبة لحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والإنتفاع بها، وتوسيع الخيارات أمام البشر، كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية العالمية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومفهوم التنمية المستدامة كما طوره المعنيون بالبيئة.

٣. يتضمن مفهوم التنمية البشرية أبعاداً مختلفة، تشمل الجوانب الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية.

٤. إن مؤشرات التنمية البشرية المستدامة تمتلك أهمية تطبيقية متأتية من كونها تقدم كشفاً رقمياً عن المجالات المسؤولة عن تدنى مستويات التنمية من خلال الإتيان بالبيانات والمعلومات الدقيقة والصحيحة، مما يمكن الحكومات الإبتعاد عن القرارات العشوائية وغير المنهجية والتى غالباً ما تكون مبنيةً على معلومات وبيانات خاطئة وميالة إلى المجاملة والإنتقائية، مما يعطى (للحكومات) فرصة التعرف على جوانب الخلل لكي يوظف الموارد المختلفة المتاحة لديها لإنجاز التنمية ورفع مستوياتها.

المصادر

أولاً / الكتب:

١. جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم على الغانم، علم اجتماع التنمية، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩.

٢. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٤.

٣. رياض عزيز هادى، المشكلات السياسية فى العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ط٢، ١٩٨٩.

٤. عامر طراف، التلوث البيئى والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

٥. عبدالعالى دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦. عبدالوهاب الكيالى واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٧. غازى فيصل، التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٩٣.

٨. محمد نصر- مهنا، الاتجاهات المعاصرة فى تنظير السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٩. مصطفى عبداللطيف عباس، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١٠. مهدى حسن زويلف و د.سليمان أحمد اللوزى، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣.

١١. نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، جامعة قاريونس، بنغازى، ١٩٩٨.

١٢. نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات ــ دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، ٢٠٠٩.

ثانياً / الرسائل والاطاريح الجامعية:

١٣. بروين أحمد عباس، واقع التنمية الإجتماعية فى إقليم كوردستان العراق: دراسة ميدانية فى السليمانية، رسالة ماجستير فى علم الإجتماع (غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠١١.

١٤. حسين على ابراهيم البطاوى، الامم المتحدة وقضايا التنمية فى العالم الثالث، اطروحة الدكتوراه فلسفة فى العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤.

١٥. زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة فى الجزائر: دراسة تقيمية، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

١٦. ياسين آشور جوهر، أزمات التنمية السياسية فى العراق : دراسة فى علم الإجتماع السياسى، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ٢٠١٠.

ثالثاً / البحوث والمؤتمرات والتقارير:

١٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠٠٣.

١٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ (مفهوم التنمية البشرية وقياسها)، نيويورك، UNDP، ١٩٩٠.

١٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (مشاركة الناس)، نيويورك، UNDP ، ١٩٩٣.

٢٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ (الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع)، نيويورك، ٢٠٠٤.

٢١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (التعاون الدولى على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساوى)، نيويورك، ٢٠٠٥.

٢٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (أبعاد جديدة للأمن البشرى) ، نيويورك، UNDP، ١٩٩٤.

٢٣. البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ، مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢.

٢٤. بوحنية قوى، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية : من خلال المدخل الكلى – المدخل الجزئى – مدخل الحكم الراشد، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفائات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٤.
٢٥. جورج القصيفى، التنمية البشرية :مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، فى: محمد عابد الجابرى وآخرون، التنمية البشرية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٢٦. محمد غربى وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، إبن النديم للنشر- والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٤.

رابعاً / الدوريات:

٢٧. أمانى الجوهرى، الدور التنموى للدولة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مفاهيم، نوفمبر ٢٠٠٧.
٢٨. جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٠٤)، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٩٩٨.
٢٩. حازم الببلاوى، النظام الإقتصادى الدولى المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٥٧)، آيار ٢٠٠٠.
٣٠. حنان عبدالخضر- هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة فى العراق: إرث الماضى وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٢١، ٢٠١١.
٣١. سنكر داود محمد وأسود قادر أحمد، الأبعاد البيئية للتنمية المستديمة فى قانون حماية وتحسين البيئة فى اقليم كوردستان العراق رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد (٧)، حزيران ٢٠١٠.
٣٢. عبدالخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، ١٩٩٣.
٣٣. على عبدالله أحمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها فى الوطن العربى، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، المجلد ١٤، العدد ١٠، تشرين الثانى ٢٠٠٧.

٣٤. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشتركة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٤٢، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.

٣٥. محمد فائق، الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥١، كانون الثانى ٢٠٠٠.

٣٦. محمد كمال التابعى، التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد ١٤ – السنة الثانية، فبراير ٢٠٠٦.

خامساً / المصادر الإلكترونية:

٣٧. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، متاح فى الرابط الآتى: تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠١٥

38. http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=115

٣٩. هشام المكي، تقارير التنمية البشرية: نحو مؤشرات تحتضن الإبداع، متاح فى الرابط الآتى: تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠١٥

http://www.asbar.com/ar/monthly-issues//1333.article.htm?c=1333.article.htm&isc=1

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع التنمية البشرية المستدامة، من خلال التعرف على ماهية المفهوم وتتبع تطوره التاريخى ورصد التغييرات التى طرأت عليه، ومن ثم البحث عن أبعاد المفهوم وأهم المؤشرات لقياسه.ولتطبيق ذلك، فقد اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفى والتحليلى، وقد توصلت الدراسة فى النهاية إلى نتيجة مفادها ان التنمية البشرية المستدامة برزت بوصفها آلية مناسبة لحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والإنتفاع بها، وتوسيع الخيارات أمام البشر، كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية العالمية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومفهوم التنمية المستدامة كما طوره المهتمون بالبيئة.

پوختە

ئامانج لەم توێژینەوەیە بریتیە لە تیشك خستنە سەر دیارترین لایەنە تیۆریەکانی پەیوەندیدار بە بابەتی گەشەپێدانی مرۆیی بەردەوام، لەڕێگەی ئاشنابوون بە ماهیەتی چەمکەکە و بەدواداچونی پەرەسەندنی مێژووی و خستنە ڕووی ئەو گۆڕانکاریانەی بەسەریدا هاتووە، وە پاشان گەڕان بەدوای ڕەهەندەکانی چەمکەکە و گرنگترین نیشاندەرەکانی پێوانەکردنی.بۆ جیبەجێکردنی ئەمەش، تۆێژینەوەکە پشت بە هەردوو ڕێبازی وەسفی وشیکاری دەبەستێت، لە کۆتایشدا تۆێژینەوەکە گەیشتە ئەو دەرەنجامەی کە گەشەپێدانی مرۆیی بەردەوام هاتە ئارا بەو سیفەتەی کە میکانیزمێکی گونجاوە بۆ پاراستنی هاوسەنگی لە نێوان بەدەستهێنانی توانا مرۆیەکان وسودمەندبوون لێیان لەگەڵ بەرفراوانکردنی بژاردەکانی بەردەم مرۆڤ، وەك ئەوەی گوزارشتی لێکراوە لەلایەن ڕاپۆرتەکانی گەشەپێدانی مرۆیی جیهانیی بەرنامەی نەتەوە یەکگرتوەکان بۆ پەرەپێدان و چەمکی گەشەپێدانی بەردەوام کە گرنگیدەرانی بواری ژینگە پەرەیان پێدا.

Abstract

The purpose of this research is to focus on most prominent theoretical aspects related to human development, through understanding the core of the concept, historical progress and uncovering its developments and changes. Then, the research works on different dimensions of the concept, identifying its measurement methods. To implement this, the research uses both descriptive and explanatory methods. Finally, the research concludes that human development is emerged as an appropriate mechanism to keeping balance between achieving capacities and using them with enhancing and widening different choices to humans, as it is suggested by the many global reports of human development issued by United Nations for Development and also by the concept of sustainable development which advanced by environmentalists.